

Distr.  
GENERAL

S/RES/1230 (1999)  
26 February 1999

## مجلس الأمن



### القرار ١٢٣٠ (١٩٩٩)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٩٨٤  
المعقدة في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩

#### إن مجلس الأمن

إذ يؤكد من جديد قراراته ١١٢٥ (١٩٩٧) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٧ و ١١٣٦ (١٩٩٧) المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، و ١١٥٢ (١٩٩٨) المؤرخ ٥ شباط/فبراير ١٩٩٨، و ١١٥٥ (١٩٩٨) المؤرخ ١٦ آذار/مارس ١٩٩٨، و ١١٥٩ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٨، و ١١٨٢ (١٩٩٨) المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٨، و ١٢٠١ (١٩٩٨) المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨

وإذ يرحب بالانتخابات التشريعية الحرة والتزيمية التي أجريت في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر وفى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨،

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ (S/1998/1203) ومرافقه المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (S/1998/1203/Add.1)، و بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (S/1999/98) وإذ يحيط علما بالتوصيات الواردة فيه،

وإذ يحيط علما بالطلب المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ الموجه إلى الأمين العام من رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى (S/1999/116)، المرفق)، وبالرسالة المؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ الموجهة إلى الأمين العام من رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى (S/1999/98)، المرفق)،

وإذ يكرر تأكيد أهمية العمل الذي تضطلع به اللجنة المشتركة بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى في معالجة مسألة إعادة تشكيل القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وإذ يؤكد ضرورة الإسراع باعتماد مشروع قانون ومراسيم بشأن الدفاع الوطني وهيكـلـ قـواتـ الدـفاعـ،

وإذ يؤكد من جديد الصلة بين التقدم الاجتماعي - الاقتصادي وتعزيـم السلام في جمهـوريـةـ أفريـقيـاـ الوـسطـىـ،ـ وإـذـ يـحيـطـ عـلـماـ فـيـ هـذـاـ السـيـاقـ بـالـرسـالـةـ المـؤـرـخـةـ ٢٣ـ كانـونـ الأولـ /ـ دـيـسمـبرـ ١٩٩٨ـ المـوجـهـ إـلـىـ الأمـينـ العـامـ منـ رـئـيسـ البنـكـ الدـولـيـ (S/1999/121)،ـ المرـفقـ)،ـ

وإذ يشير إلى أهمية الاستقرار الإقليمي، وإلى ضرورة تدعيم التقدم المحرز حتى الآن، وبوجه خاص مساعدة شعب جمهورية أفريقيا الوسطى على تدعيم عملية المصالحة الوطنية مع مراعاة الحاجة إلى تهيئة بيئة آمنة ومستقرة تفضي إلى الانتعاش الاقتصادي وإلى إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة،

وإذ يؤكد أهمية إبداء حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وأعضاء الهيئة التشريعية المنتخبين حديثاً والمجموعات السياسية للتعاون والتفهم من أجل كفالة أداء الجمعية الوطنية لمهامها على نحو فعال،

وإذ يؤكد ضرورة قيام حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بتحديد مواعيد الانتخابات الرئاسية في أقرب وقت ممكن، وفقاً للمادة ٢٣ من دستور جمهورية أفريقيا الوسطى،

١ - يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩

٢ - يعرب عن اعتزامه البدء في خفض عدد أفرادبعثة بعد ١٥ يوماً من انتهاء انتخابات الرئاسة في جمهورية أفريقيا الوسطى توطئة لإنهاء تواجدها تماماً في موعد لا يتجاوز ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩؛

٣ - يقرر كذلك أن يستعرض كل ٤٠ يوماً، بناءً على تقارير الأمين العام، ولاية بعثة في ضوء التقدم المحرز صوب تنفيذ التزامات التي قطعها رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى على نفسه في رسالته المؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ الموجهة إلى الأمين العام؛

٤ - يرحب بما يعتزمه الأمين العام من أن يناقش مع رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى خططاً تتناول إمكانية القيام قبل ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، وهو الموعد المفترض لإنهاء تواجد بعثة، بإجراء خفض تدريجي في العنصر العسكري بها بما يتناسب والتقدم المحرز في إعادة تشكيل القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، وتراعي فيه ضرورة كفالة استقرار بانغي وأمنها؛

٥ - يبحث المجتمع الدولي على توفير الدعم لعملية إعادة تشكيل قوات الأمن بجمهورية أفريقيا الوسطى، مما يشمل قوات الدرك، وذلك من خلال برامج مساعدة ثنائية ومتعددة الأطراف، ويؤكد من جديد دور بعثة في إسادة المشورة في عملية إعادة تشكيل قوات الأمن بجمهورية أفريقيا الوسطى، وفي القيام، في هذا الصدد، بتسييق الدعم الدولي وتوجيهه بما يحقق هذه الغاية؛

٦ - يؤكد من جديد بقوة أن تنفيذ اتفاقيات بانغي (S/1997/561)، التذييلات الثالث إلى السادس) وميثاق المصالحة الوطنية (S/1998/219) تنفيذاً كاملاً هو شرط جوهري لكفالة السلام والمصالحة الوطنية في

جمهورية أفريقيا الوسطى ويحث حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على المضي في اتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨ (S/1998/148)، وعلى الوفاء بالالتزامات المعرب عنها في الرسالة المؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ الموجهة إلى الأمين العام من رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى (S/1998/61، المرفق)، وفي الرسالة المؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ الموجهة إلى الأمين العام من رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى:

٧ - يطلب إلى جميع الأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى أن تتخذ، بمساعدة الممثل الخاص للأمين العام، التدابير اللازمة للخروج من المأزق السياسي الراهن، بغية تعزيز عملية المصالحة الوطنية؛

٨ - يطلب كذلك إلى حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى أن تنشئ لجنة انتخابية جديدة في أقرب وقت ممكن، من أجل تنظيم الانتخابات الرئاسية وأن تضع جدولًا زمنياً لإجراء تلك الانتخابات وتلتزم به؛

٩ - يأذن لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى بأن تؤدي، لدى إجراء الانتخابات الرئاسية، دوراً داعماً مطابقاً للمهام التي أدتها البعثة خلال الانتخابات التشريعية التي جرت في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ مع إدراك المسؤولية الرئيسية التي سيضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنسيق المساعدة الانتخابية؛

١٠ - يأذن كذلك للبعثة بالإشراف على تدمير الأسلحة والذخائر المصادر الخاضعة لرقابتها على النحو الموصى به في الفقرة ٢٩ من تقرير الأمين العام المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨؛

١١ - يشجع على القيام، دعماً لعملية الانتخابات الرئاسية، بإسناد دور أكبر لعدد أكبر من أفراد القوات المسلحة لـأفريقيا الوسطى، مما يشمل نشر أفراد القوات المسلحة لـأفريقيا الوسطى في المواقع الانتخابية لمساعدة أفراد بعثة الأمم المتحدة على توفير الأمن والدعم السوقي، ويلاحظ في هذه الحالة الاستثنائية أن أفراد القوات المسلحة لـأفريقيا الوسطى الذين سيساعدون بعثة الأمم المتحدة سيعملون في هذا السياق في ذلك الوقت بموجب قواعد الاشتباك المأخذوذ بها في الأمم المتحدة؛

١٢ - يرحب بالالتزامات التي تعهد بها رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى في رسالته المؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ الموجهة إلى الأمين العام ويحث حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على الوفاء بهذه الالتزامات وعلى القيام بوجه خاص بما يلي:

(أ) التوجيه بالعملية التشريعية المتعلقة بالدفاع الوطني وبهكل قوات الدفاع بغية اعتماد مشاريع القوانين والمراسيم بصيغتها التي أعدتها اللجنة المشتركة بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة بحلول ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩:

(ب) اتخاذ خطوات لقصر مهمة قوة الدفاع الخاصة التابعة للمؤسسات الجمهورية على حماية المؤسسات الجمهورية والسلطات العليا، لستبعد منها بذلك جميع مهام الشرطة ومهام الحفاظ على الأمن والنظام؛

(ج) المضي، في ظل الدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة، في تنفيذ برنامج التسريح وإعادة الإدماج الممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(د) القيام في موعد لا يتجاوز ١ نيسان/أبريل ١٩٩٩ بوضع برنامج تنفيذ وفقا للجدول الزمني الذي أعدته اللجنة المشتركة بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة والذي من المفترض أن تحدد فيه العناصر الرئيسية لبرنامج إعادة تشكيل القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى المقرر تنفيذه، ومن بين تلك العناصر كفالة التوازن الحغرافي والتعدد العرقي في التجنيد، وتحسين ظروف العمل، مما يشمل دفع المرتبات والمتاخر من المرتبات، وتوفير الهياكل الأساسية والمعدات ومواد الدعم الملائمة، وإعادة نشر بعض الوحدات المعاد تشكيلها خارج بانغي؛

١٣ - يحث أيضا حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على الوفاء بمتطلبات برنامجي تثبيت الأوضاع المالية والإصلاح الاقتصادي المتفق عليهما مع المؤسسات المالية الدولية:

١٤ - يرجو حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى عدم التورط في أي صراعات خارجية، طبقا للالتزام المعرّب عنه في الرسالة المؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ الموجهة إلى الأمين العام من رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى؛

١٥ - يحث الدول الأعضاء على أن تدعم مالياً ومادياً برنامج إعادة تشكيل القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى تيسيراً لتنفيذها على وجه السرعة ويعرب عن تقديره للدول التي قامت بذلك فعلاً؛

١٦ - يؤكد أن الإنعاش الاقتصادي والتعمير هما اثنان من المهام الهامة التي تواجهها جمهورية أفريقيا الوسطى حكومة وشعباً وأن تقديم مساعدة دولية ذات شأن هو أمر لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويشدد على ضرورة التزام المجتمع الدولي ببرنامج طويل الأجل لدعم جمهورية أفريقيا الوسطى، ويحث كذلك المجلس الاقتصادي الاجتماعي وبرنامج الأمم المتحدة

الإنساني، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي والمؤسسات المالية الإقليمية المناسبة، على الإسهام في وضع برنامج من هذا القبيل:

١٧ - يرجو من الأمين العام أن ينظر، تمشيا مع بيان رئيس المجلس المؤرخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ (S/PRST/1998/38)، في الدور الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة في مرحلة الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام في فترة ما بعد الصراع في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويرجوا منه كذلك أن يقدم، بعد التشاور مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، توصيات في هذا الصدد بحلول ٣١ أيار / مايو ١٩٩٩ بشأن الوجود الذي يمكن أن يكون للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى بعد إنتهاء تواجد بعثة الأمم المتحدة هناك، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

١٨ - يرجو من الأمين العام أن يقدم بحلول ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩ وكل ٤٥ يوماً بعد ذلك التاريخ تقريرا عن تنفيذ ولاية البعثة، وعن التطورات في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبوجه خاص، عن العملية الانتخابية، وعن التقدم المحرز صوب تنفيذ الالتزامات المعرب عنها في الرسائلتين المؤرختين ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ و ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ الموجهتين إلى الأمين العام من رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، وعن تنفيذ اتفاقيات بانغي ومياثاق المصالحة الوطنية، مما يشمل الالتزامات المتعلقة بكفالة الانتعاش الاقتصادي بالبلد وإعادة تشكيل قوات الأمن وأداء قوات الدفاع الخاصة التابعة للمؤسسات الجمهورية لمهامها:

١٩ - يثنى على الممثل الخاص وأفراد بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى لجهودهم في سبيل تحقيق السلام والمصالحة الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى؛

٢٠ - يشير إلى الحاجة الملحة إلى تبرع الدول الأعضاء للصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام لدعم أنشطة البعثة؛

٢١ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

-----